Towards a Statistical Alternative to Reduce the Impact of Conservative Constraint of Information Reliability : Case Study

Assistant Lecturer : Mundir Jabbar

Abstract

This study aims at showing the drawbacks of the conservative on accounting information reliability . Also it aims at defining statistical alternative in which its value will reduce the influence conservative constraint on accounting information reliability . To achieve these aims ,100 accountants in different companies in Basra were surveyed .of these accountants were responded representing about %83 response rate . The study found Iraqi accountant to prefer expected value instead of conservatism constraint. The responses of these accountants represented 83% The study found .that Iraqi accountants prefer the expected value to conservative constraint.

Towards aStatistical Alternative to Reduce the Impact of Conservative constraint of Information Reliability Case study Assistant lecturer: Mundir Jabbar Daghir

نحو بديل إحصائي مقترح للتقليل من اثر محدد التحفظ على موثوقية المعلومات المحاسبية دراسة استطلاعية لأراء القائمين على مهنة المحاسبـــــة في العراق

م.م. منـذر جبـار داغـر
كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة البصرة

المخلص

انطلاقا من كون محدد التحفظ متجذر في الأدب المحاسبي وفي الواقع العملي للمحاسبة،وان العمل وفقا لهذا المحدد ما هو إلا موقف ذهني من قبل المحاسب لحماية نفسه من المسألة .

وبما إن المعلومات المحاسبية المقدمة للمستخدمين لا بد إن تكون موثوقا بها ومعول عليها إي محايدة وقابلة للإثبات من قبل محاسبين آخرين وان تمثل الواقع المالي تمثيلا صادقا . وفي ضوء ذلك نستنتج أن لمحدد التحفظ دورا مشوها لموثوقية المعلومات المحاسبية وبالتالي اثر ذلك في اعتماد المستخدمين وثقتهم بهذه المعلومة المحاسبية في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية .

لذا عمد الباحث إلى إيجاد بديل إحصائي يقلل من هذا الأثر المشوه لمحدد التحفظ ويجعل قرارات المحاسب بعيدة نسبيا عن الإحكام الشخصية وبالتالي تقديم معلومات محاسبية أكثر ثقة واعتمادا على البديل الإحصائي المقدم .وذلك كون هذا البديل يعمد إلى اخذ القيم المتوقعة واحتمال حدوثها وليس كما يحدث في موقف محدد التحفظ بأخذ أعلى القيم للمطلوبات والمصروفات وأدنى القيم للموجودات والإيرادات .فهذا موقف متطرف من قبل المحاسب فإما إن يأخذ الأعلى أو الأدنى (فهكذا المحاسب يتحفظ) . إما البديل الإحصائي المقترح فيعمل على احتساب القيمة المتوقع حدوثها وبالتالي اعتمادها بدل القيمة المتحفظة التي تأخذ بأدنى القيم للموجودات والإيرادات واعلي القيم للمطلوبات والمصروفات . وفي نفس الاتجاه يعمل البديل الإحصائي المقترح على تقديم معلومات محاسبية موثوق بها أكثر مما يقدم عند التحفظ .

وقد جاءت نتائج تحليل استبانة الدراسة مطابقة إلى حد كبير للنتائج النظرية المعروضة ضمن الدراسة . اد نستنتج من تحليل إجابات إفراد عينة البحث أنهم يوافقون على إبدال محدد التحفظ ببديل إحصائي هو القيمة المتوقعة ، مما يعكس توافق رأي المحاسب العراقي مع وجهات النظر المطروحة على مستوى العالم بهذا الخصوص .

نحو بديل إحصائي مقترح للتقليل من اثر محدد التحفظ على موثوقية المعلومات المحاسبية دراسة استطلاعية لأراء القائمين على مهنة المحاسبـــــة في العراق

م.م. منـذر جبـــار داغـــر
كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة البصرة

المقدمة

لاشك إن المحاسبة تؤدي دورا كبيرا في منظمات الاعم ال ،اذ تعمل على قياس نشاط هذه المنظمات عن الفترات الماظية وتحديد حقوقها والتزاماتها تجاه الاخرين اي تحديد مركزها المالي ،وتسعى لتوصيل المعلومات المحاسبية المؤاسة لمستخدميها من خلال وسائط محدده هي القوائم المالية ،والتي تمثل المصدر الاساسي للمعلومات المحاسبية للمستخدمين .

ولكي تستخدم المعلومات المحاسبية من قبل المستثمرين والدائنين وغيرهم من المستخدمين، لا بد ان تكون موثوقا بها ومعول عليها من قبل هولاء المستخدمين (فإذا لم تكن واثقا من شيء لا تعتمده) الا ان هنالك قيدا محاسبيا يؤثر في موثوقية المعلومات المحاسبية هو محدد التحفظ (الحيطه والحذر) اذ يعمل على تشويه موثوقية المعلومات المحاسبية ومن ثم تشويه الخصائص الفرعية للمعلومات المحاسبية الموثوق بها من قابلية للتحقق وصدق في التعبير وحياديه.

ونتيجة لهذا التشويه ، عمد الباحث الى اقتراح بديل إحصائي(يعتمد على نظرية الاحتمالات) هو القيمة المتوقعة ، يقلل من الأثر المشوه لمحدد التحفظ في موثوقية المعلومات المحاسبية .

١ *مشكلة الدراسة*

يمكن صياغة مشكلة البحث بالشكل التالي :

- ان محدد التحفظ يؤدي الى تشويه موثوقية المعلومات المحاسبية

–ان تطبيق محدد التحفظ في المحاسبة يعتمد على الموقف الذهني والخبره ومستوى التعليم للمحاسب وليس على ادله مرشده واضحه ،فمحدد التحفظ ياخذ ب اعلى القيم للمطلوبات والمصروفات وادنى القيم للموجودات والايرادات ،والاعتراف باسرع وقت بالمصروفات وتاجيل الاعتراف بالايرادات . وهذا الموقف للتحفظ ماهو الا موقف متطرف وتشاؤمي ، متطرف لأنه يعمد إلى اخذ أعلى القيم وأدنى القيم وليس هنالك لاي موائمه بين الاثنين اي اعلى وادنى القيم . و تشاؤمي لان التحفظ وجد تاريخيا لمجابهة تفاؤل المالكين بنجاح مشاريعهم وهذا طبيعي ،فاي مالك يتوقع ان ينجح في دنيا الاعمال.

٢- ***هدف الدراسة***

يمكن تحديد هدف البحث في ضوء المشكلة المطروحة للدراسة بالاتي :

–محاولة تحديد الاثر المشوه لمحدد التحفظ في موثوقية المعلومات المحاسبية

– محاولة اقتراح بديل احصائي (القيمة المتوقعة) يقلل من الأثر غير المرغوب فيه لمحدد التحفظ في موثوقية المعلومات المحاسبية

٣-اهمية الدراسة

يجب ان تكون المعلومات المحاسبية مفيدة لكي تؤثر في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة من قبل المستخدمين الخا رجيين من مستثمرين ودائنيين وغيرهم من المستخدمين الآخرين .ولكي تكون هذه المعلومات مفيدة فلا بد من ت وافر عدد من الخصائص النوعية فيها سواء كانت هذه الخصائص رئيسية مثل الموثوقية أم خصائص ثانوية كالثبات والقابلية للمقارنة .

من جانب اخر ، يعد التحفظ كمحدد على موثوقية المعلومات المجاسبية (balkaoui,2000,179) ومن هنا تبرز أهمية هذه الدراسة التي تحاول وضع بديل إحصائي للتقليل من اثر محدد التحفظ في موثوقية المعلومات المحاسبية .

فمحدد التحفظ بالاساس هو موقف ذهني او نوع من الحكم والتقدير الشخصي اكثر مما هو قياس علمي ، لذلك فمن الصعوبة تقنين التحفظ أو وضعه في قالب معين او وضع ادله مرشده لاجل تطبيقه عمليا ، فيفيد التحفظ بانه اذا ما كان هناك شك او عدم تاكد فتؤخذ اقل القيم المعروفة للموجودات والايرادات واعلى القي م المعروفة للمطلوبات والمصروفات ، والاعتراف بالمصروفات حتى لو لم تكن معروفة بصورة دقيقة وتاجيل الاعتراف بالايرادات الى ان تتحقق بصورة مؤكدة . وعليه فان تطبيقات التحفظ قد نجدها مختلفة تماما من وحدة اقتصاديه إلى أخرى اعتمادا على الموقف الذهني وال خبرة ومستوى التعليم للمحاسب .

وتزداد أهمية البحث بسبب الانتقادادت الكثيرة الموجهة لمحدد التحفظ وكثرة دعاوى الاكادميين والجمعيات المهنية المحاسبيةِ للتقليل من الاثر المشوه لهذا المحدد على موثوقية المعلومات المحاسبية ، فيذكر فيست ووارن (fest and warren) إن المحاسبة حاليا ابتعدت الى حد ما عن فلسفة التحفظ (fest and warren , 1987 , 579) .فمن المتوقع ان تتضاءل الاهمية النسبية لسياسة الحيطة والحذر الى حد كبير (حنان،2005 ,241) . فالتحفظ يفرض موقفاًتشاؤمياً على المحاسب عند اختيار السياسة المحاسبية ، وهذا قد يؤدي الى اجراءات محاسبية بعيدة عن ما هو مقبول محاسبيا .

٤-فرضية الدراسة

يستند البحث على الفرضية الاتية :

H0 : لا توجد فورقات ذات دلالة إحصائية بين تحديد بديل إحصائي هو القيمة المتوقعة والتقليل من اثر محدد التحفظ في موثوقية المعلومات المحاسبية

مفهوم التحفظ

إن التاريخ المحاسبي يؤدي إلى ميل نحو التحفظ . إذ كان مالك الإقطاعية في القرون الوسطى يترك إدارة الإقطاعية لمشرف أو وكيل . وقد أدرك هذا الوكيل وبسرعة بان يتخذ موقفا متحفظا كان يمثل وسيلة لحماية الذات . فقد كان أأمن له إن لا يتوقع زيادات في قيم الموجودات لأنه إذا لم تتحقق هذه الزيادات فان مالك الإقطاعية قد يحمل الوكيل المسؤوليةِ (كام,719,2000). كذلك عمل المحاسب على موازنة اثر التفاؤل المفرط للإدارة والمالكين ، فالمالكون متفائلون بطبيعتهم بالنسبة

للمنشاة التي يملكونها ويفترض إن هذا التفاؤل ينعكس على الاختيار والتركيز في التقارير المحاسبية ونتيجة ضغط الدائنين وغيرهم من مستخدمي التقارير الم الية ، أصبح المحاسبون خلال القرن التاسع عشر تحت ضغط مستمر لكي يمسكوا عن هذا التفاؤل في تقاريرهم (هندركسن,141,1990) .

فيذكر ستيرلنك sterling انه لم يكن إمام المحاسبين إلا إن يواجهوا هذا الميل التفاؤلي بطريقة التصريح المكبوح إي التصريح بأقل من الحقيقة على أمل تحقيق نوع من الموازنة لتفاؤل صاحب المشروع شعورا من المحاسب بمسؤوليته اتجاه مجتمعه فظهر في حينه مفهوم التحفظ (الانصاري ،19,1999).إذ في ظل غياب نظرية محاسبية متماسكة وغياب القوة القانونية ،فضلاً عن الجهل المحاسبي ل دى عامة الناس .فقد كانت دفاعات المحاسب الأساسية التمسك بالسوابق ،وبمرور الزمن أصبحت السوابق قواعد (المستوفي ،85,1991.) .

مما سبق يتضح إن التحفظ ظهر لمعالجة عدم التأكد والإفراط في التفاؤل لدى الإدارة ومالكي الوحدة الاقتصادية وأسلوب لحماية الدائنين من التوزيعات غير المقبولة لموجودات الوحدات كتوزيعات إرباح وبالتالي استنزاف موارد الوحدة الاقتصادية .

فمحدد التحفظ متجذر بصورة كبيرة في المحاسبة بحيث أصبح موقف ذهني ، إي حالة عقلية للمحاسبين أكثر مما يستخدم لمواجهة حالة عدم التأكد المحيطة بالعمليات والإحداث الاقتصادية . فيفترض إن يتم استخدام محدد التحفظ عندما يكون هناك شك جدي في قياس بند محاسبي ما ، لكن واقع الحال لا يبدو كذلك ، فقد أصبح التحفظ موقفا تقليديا للمحاسبين تجاه كافة أوجه المحاسبة.

فالتحفظ هو عبارة عن رد فعل حذر لحالات الشك وذلك لأجل محاولة التأكد من إن الريبة والشك والمخاطر التي تلازم الحالات التجارية قد تم أخذها تمام ا في

الحسبان (العظمة والعادلي،1986، 44) . فعندما يكون هناك عدم تأكد أو شك فيجب إن تعكس القوائم المالية وجهة نظر تحفظية بشان صافي الدخل وصافي الموجودات (brooks ,1988,20) .

وطبقا للجنة معايير المحاسبة الدولية AISC التحفظ يعني مراعاة درجة معينة من الحذر في الإحكام الشخصية التي تستخدم في إعداد التقديرات التي تتم في ظروف عدم التأكد أو بمراعاة الحرص على عدم تخفيض قيم المطلوبات والمصروفات (IASC ,1989,37).على المحاسبين اختيار البديل أو الأسلوب الذي يحمل في طياته اقل تأثير ممكن على زيادة صافي الدخل أو تحسين المركز المالي للمشروع في الفترة المحاسبية (العظمة والعادلي ،55,1986). بمعنى أخر الإفصاح عن الإحداث غير المرغوب فيها بوقت مبكر . فالتحفظ هو سياسة اللعب بالجانب الأمين في ظروف عدم التأكد . إي لا تتوقع إرباحا بل توقع كل الخسائر الممكنة (watts ,2002,1) . بمعنى الإفصاح عن كل الخسائر التي تكون قد حصلت أو تكون عرضة للحصول والاعتراف بالإرباح فقط عند تحققها .

مما سبق ، يمكن القول إن التحفظ يعني اخذ القيمة الأقل للموجودات والإيرادات والإرباح في القوائم المالية والقيمة الأعلى للمطلوبات والمصروفات والخسائر ، كذلك عدم توقع الإيرادات والإرباح والاعتراف بها عند تحققهما ، والاعتراف بالمصاريف والخسائر سواء كانت هذه المصاريف أو الخسائر معروفة بدرجة كبيرة من التأكد أم كانت غير معروفة بدرجة كبيرة إي تم تقديرها تبعا للظروف المحيطة .

موثوقية المعلومات المحاسبية

مفهوم موثوقية المعلومات المحاسبية

تعد موثوقية المعلومات المحاسبية الخاصية الرئيسية الثانية بعد خاصية الملائمة ،فقد اكد مجلس معايير المحاسبة المالية الامريكي FASBالبيان رقم 2 لسنة 1980، على ضرورة توافر خاصيتين اساسيتين في المعلومات المحاسبية لكي تكون مفيدة وهذه الخاصيتين هما الملائمة والموثوقية . فالخاصيتين اللتان تميزان المعلومات الجيدة (الاكثر فائدة) عن المعلومات غير الجيدة (الاقل فائدة) هما من حيث الاساس خاصيتي الملائمة والموثوقية (Johnson,2005,1) .

ومن حيث الاستخدام العام للمصطلح يمكن النظر للموثوقية من خلال منظورين (kam,1986,359) .

الاول : عندما نقول ان القياس موثوق به فان هذايعني بان القياس يمكن ان يعتمد عليه في انجاز العمل الذي من اجله استخدم .

الثاني : ان القياس يكون موثوقابه إذا كان يمثل وصفا كميا صحيحا لموقف او لحدث اوشيء حقيقي (فعلي) يمثله القياس .

ان المنظور الاول يعني ضمنيا الفاعلية ولكن يفضل في الادب المحاسبي ان يطلق على هذه الخاصية بالملائمة ، والمعنى الثاني لمصطلح الموثوقية هو الذي يفضل من قبل مجاس معايير المحاسبة المالية .

وقد عرفت خاصية موثوقية المعلومات المحاسبية من قبل مجلس معايير المحاسبة الماليةFASB أنها تلك المعلومات الخالية من الاخطاء والتحيز بدرجة معقولة وانها تمثل بصدق ما تزعم تمثيله (حنان ،169,2003).يلاحظ على هذا التعريف انه يؤكد على خلو المعلومات المحاسبية من الاخطاء والتحيز وان تعكس الواقع بامانة لكي تكون جديرة بالثقة بها والتعويل عليها.

اما جمعية المحاسبة الامريكية AAAعرفت موثوقية المعلومات المحاسبية بانها تلك الخاصية التي تمكن مستخدمي المعلومات المحاسبية للاعتماد عليها مع الثقة بها ، وكانما تقدم ماهو مطلوب منها (stanga,1980,29) .يركز هذا التعريف على

ان تعكس المعلومات المحاسبية ا لواقع ، وبالتالي امكانية الاعتماد عليها في صنع القرارات الاقتصادية الرشيدة .

وعرفت موثوقية المعلومات المحاسبية من قبل اخرين ، على انها تلك المعلومات التي تكون موضوعية في التحديد والقياس (السليم ،2004 ،28) .يلاحظ على هذا التعريف عدم التمييز بين مفهوم موثوقية المعلومات المحاسبية ومفهوم الموضوعية .فموثوقية المعلومات المحاسبية هي مفهوم اوسع من مفهوم الموضوعية.

كما عرفت موثوقية المعلومات المحاسبية من قبل لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC هي المعلومات التي تخلو من الاخطاء المادية او التحيز وبالتالي يكون بامكان المستخدمين الاعتماد عليها باعتبارها تمثل بصدق تعبيرا عما نعنيه اوتتوقع ان تعنيه بدرجة معقولة(IASC ,1989,16) .وهذا التعريف مشابه للتعريف المقدم من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية FASB ،وهذا الاتفاق يعكس مدى تبلور ووضوح مفهوم الموثوقية ، والاجماع حول ماهية موثوقية المعلومات المحاسبية على الرغم من حداثة هذا المصطلح في الادب المحاسبي .

هذا وان الموثوقية لا تعني الدقة المطلقة اذ ان المعلومات التي تقدم على اساس الاحكام وتشتمل على التقديرات والتقريبات لا يمكن ان تكون دقيقة تماما ، لكنها يجب ان تكون موثوقه . فالهدف اذن هو تقديم نوع المعلومات التي يجب ان يثق بها المستخدمون ، وان مثل هذه المعلومات لا بد ان تحتوي على المقومات الاساسية للموثوقية الا وهي امكانية الاثبات والصدق في التعبير والحيادية (smith and Skousen ,1987,41) .

مما سبق ، يمكن التوصل من ذلك الى ان موثوقية المعلومات المحاسبية هي تلك المعلومات الخالية من الاخطاء والمحايدة نسبيا ، وانها تعكس الواقع الفعلي بصدق والتي تمكن مستخدمي المعلومات المحاسبية من الاعتماد عليها والوثوق بها عند صنع

قراراتهم الاقتصادية الرشيدة . ولكي نكون كذلك يجب توافر ثلاث خصائص فرعية هي امكانية الاثبات والصدق في التعبير والحيادية .

الخصائص الفرعية لموثوقية المعلومات المحاسبية

لكي تكون المعلومات المحاسبية موثوقة يجب ان تتوافر فيها ثلاث خصائص فرعية ، وهذه الخصائص الفرعية هي :

١ القابلية على الاثبات

ظهرت هذه الخاصية أول مرة في الأدب المحاسبي من قبل جمعية المحاسبة الأمريكيةAAA ،وهي إحدى أربع خصائص حددتها الجمعية من اجل ان تكون المعلومات المحاسبية مفيدة ، وهذه الخصائص هي الملائمة والقابلية على الاثبات والتخلص من الانحياز والقابلية على القياس (Schroeder,1986,86) .

فيقصد بهذا المفهوم وجود اتفاق بين القائمين بالقياس المحاسبي الذين يستخدمون نفس طرائق القياس بانهم يتوصلون الى نفس النتائج ،فاذا وصلت اطراف خارجية الى نتائج مختلفة ، فهذا دليل على ان معلومات القوائم المالية غير قابلة للتحقق وبالتالي لا يمكن الاعتماد عليها ، فهي لا تتمتع بخاصية الموثوقية (حنان ،2003 ،198).

٢ – الصدق في التعبير (التمثيل الصادق)

لكي تتسم المعلومات المحاسبية بالموثوقية يجب ان تمثل بامانة قيم العمليات والاحداث الا خرى التي تمثلها او متوقع منها ان تمثلها بدرجة معقولة (IASC,1989,16) .فخاصية الصدق في التعبير تعني مقابلة او مطابقة الارقام والمعلومات المحاسبية للظواهر المراد التقرير عنها (Elliott and Elliott ,2004,155) .فان المعلومات المسجلة في القوائم المالية يجب ان تعكس الواقع الاقتصادي بصدق. وتتطلب خاصية التمثيل الصادق التحرر من نوعين من أنواع التحيز (حنان ،2003 ،198) .

١ تحيز في عملية القياس ، كما هو الحال عند تطبيق منهج التكلفة التاريخية اساسا لقياس الاحداث الاقتصادية ، فهذا القياس التاريخي يظهر تحيزا لصالح الادارة تجاه المساهمين والمستثمرين .

٢ تحيز من قبل القائم بعملية القياس ، قد يكون تحيز القائم بالقياس اما مقصود كما في حالة عدم الامانة او غير مقصود كما هو في حالة نقص المعرفة او الخبرة .

٣- الحيادية

لكي تتسم المعلومات التي تحتويها القوائم المالية بالموثوقية فانها يجب ان تكون محايدة اي خالية من اي تحيز ، فالمعلومات المالية تكون غير محايدة عندما يتم اختيار او عرض المعلومات فيها بطريقة انتقائية بحيث تؤثر في اتخاذ القرار او الحكم وذلك بقصد الوصول الى نتائج محدده مسبقا (IASC,1989,17) .

فالحياد يعني ببساطة ان القائم بالقياس ليس متحيزا لنتيجة يحددها مسب قا (حنان ،2003 ،202) . فذا ما أريد للقوائم المالية إن ترضي تشكيلة واسعة من المستخدمين فان المعلومات المقدمة لا يجب ان تكون متحيزة لصالح مجموعة معينة من المستخدمين وضد المجاميع الأخرى ،وبهذا المعنى فان مفهوم الحيادية يشبه مفهوم العدالة (Smith and Skousen ,1987,41-42) .

التحفظ وموثوقية المعلومات المحاسبية

ليس هناك مكان للتحفظ للخصائص التي تحدد مستوى جودة المعلومات المحاسبية(الشيرازي ،1990 ،204) . إذ التحفظ يؤدي الى تشويه خاصية موثوقية المعلومات المحاسبية ، فهو يسبب تحيز في عملية القياس المحاسبي وهذا امر يتعارض مع خاصية حيادية المعلومات المحاسبية وذلك بتفضيلها طائفة من المستخدمين على طائفة اخرى ، فتذكر الجمعية الا مريكية للمحاسبة A.A.A إن وجود التحيز الذي ربما يخدم حاجات مجموعة واحدة من مستخدمي الكشوفات المالية لا يمكن ان يفترض على انه

يساعد مصالح الاخرين او حتى يترك مصالح الاخرين بدون ضرر (كام ،2000، 721) . فيؤدي محدد التحفظ لوضع المستثمرين او المستخدمين الخارجيين للمعلومات المحاسبية في موقف سيء ويمنح موقف أفضل لمن هم داخل الوحدة المحاسبية (الادارة) .

كذلك لا يتفق محدد التحفظ مع خاصية الصدق في التعبير. اذيقدم التحفظ قياس غير متحفظ للدخل الدوري .فالتحفظ يقوم على تخفيض الموجودات وتعلية المطلوبات وسرعة الاعتراف بالمصروفات والخسائر وعدم الاعتراف بالايرادات والارباح الا ان تتحقق ويؤدي إلى تخفيض الدخل في الفترة الحالية وهذا سيؤدي تلقائيا الى تضخيم الدخل في الفترة المقبلة . وهذا يتعارض مع خاصية الصدق في التعبير فلا الدخل المتحفظ في سنة معينة هو مطابق للواقع المالي الحقيقي ولا الدخل المضخم في الفترة التي تليها هو ترجمة حقيقية للوقائع الفعلية وهذا طبعا يتعارض مع خاصية الصدق في التعبير. والتي تنص على ان يكون هنالك تطابق بين الارقام الظاهرة في القوائم المالية والواقع المالي الحقيقي ،وهذا لا يحصل اذا ما طبق محدد التحفظ .

كما يتعارض محدد التحفظ مع خاصية القابلية للاثبات ، فمحدد التحفظ يعتمد بالاساس على الموقف الذهني للمحاسب وبالتالي ماهو الا حكم شخصي على البنود محل القياس . فهذه الاحكام تختلف من محاسب إلى أخر باختلاف الموقف الذهني والتاهيل الاكاديمي والخبرة ، فالحكم المتحفظ الذي يصل اليه محاسب معين يختلف عن حكم محاسب اخر ، وذلك كان يكون اكثر تحفظا او اقل تحفظا ، اي لا يوجد تطابق بين احكام المحاسبين تبعا للتحفظ . وهذا ما يتناقض مع خاصية القابلية للاثبات والتي تنص على انه اذا ما قام عدد من القائمين بالقياس باستخدام نفس طرق القياس فانهم سيصلون الى نفس النتائج ، وهذا لا يحصل اذا ما اخذ بمحدد التحفظ .

البديل الإحصائي :القيمة المتوقعة

لمواجهة الانتقادات الموجهة لمحدد التحفظ وبالتالي تجنب الاثار المترتبة على تطبيق هذا المحدد من تشويه المعلومات المحاسبية وتضاربه مع موثوقية المعلومات ا لمحاسبية والتي توافرها يؤدي الى جعل هذه المعلومات مفيدة لصنع القرارات الاقتصادية الرشيدة من قبل مستخدمي هذه المعلومات، يتم اللجوء الى بديل احصائي لتقليل الاثر غير المرغوب فيه الذي يسببه محدد التحفظ وهذا البديل الإحصائي هو القيمة المتوقعة الذي يعتمد على نظرية الاحتمالات.

فتجهزنا نظرية الاحتمالات بطرق التعامل مع الحالات غير المؤكدة ، إذ تحمل بين طياتها تطبيقات احصائية مهمة . والفكرة مفادها انه اذا ما اعيدت تجربة ما ، عددا كبيرا من المرات حيث يؤتى بخيارات مختلفة على النتائج ، فانه يجب حساب الإرباح أو الخسائر المتوقعة تحت افتراضات مختلفة تختص بطبيعة المبارات او اللعبة التي تلعب (بلالوك ، 1993،234) . وهنالك طرق متعددة لتعيين الاحتمال (ابو صالح،2001 ،92) .منها طريقة الرأي الشخصي التي تعتمد على التقدير الشخصي للفرد الذي يرغب في تعيين إمكانية حدوث حادث أي احتمال دلك الحادث ،وطريقة الاحتمالات الكلاسيكية التي تعتمد في احتساب احتمالية حدوث الحدث على قسمة عدد النتائج المواتية على عدد النتائج الممكنة،وطريقة التكرار النسبي التي سنركز عليها في هده الدراسة لموائمتها موضوع الدراسة بسبب موضوعيتها العالية، فيمكن تعريف الاحتمال بالتكرار النسبي ،وهو تعريف شائع الاستعمال اساسة المشاهدات والبيانات التي يجمعها المرء من المحاولات المتكررة (بشكل لا نهائي) للتجربة الإحصائية تحت الدراسة . ويتلخص تعريف الاحتمال بمفهوم التكرار النسبي في انه ، اذا تكرر اجراء تجربة احصائية n من المرات تحت نفس الظروف وكان عدد المرات التي تؤدي الى الحادث a يساوي n(a) من المرات تحت نفس الظروف وكان عدد المرات التي تؤدي إلى الحادث a يساوي n(a) فان التكرار النسبي لهذا الحادث هو n(a)/n اي ان احتمال حادث معين هو عدد حقيقي يقع بين الواحد والصفر اي لا يزيد عن واحد ولا ينقص عن الصفر . ويمكن استخراج القيمة المتوقعة من خلال المعادلتين الآتيتين :

تقدير حدوث الحدث A

احتمال A = ----------

مجموع حدوث الإحداث المقدرة ..... A ,B ,C

القيمة المتوقعة = مجموع (الاحتمال × تقدير حدوث الجدث).

فمثلا لدينا حالة من عدم التاكد تحيط بقياس احد البنود المحاسبية وكان هناك احتمال حدوث ثلاثة احداث متعلقة بهذاالبند، ولنرمز لهذه الاحداث الثلاثة Aو Bو c على التوالي وكانت تقديرات هذه الاحداث هي100000 دينار للاحتمال A 200000 دينار للاحتمال Bو 250000للاحتمالC. فاحتمال حدوث هذه الإحداث نستخرجها كآلاتي :

100000

احتمال A = ----------

250000+200000+100000

100000

= ---------- = 0. 1818181

550000

200000

احتمال B = ----------

250000+200000+100000

200000

= ---------- = 0.3636363

550000

250000

احتمال c =----------

250000+200000+100000

250000

=----------

550000

0.4545454 =

إي إن مجموع الاحتمالات الثلاثة واحد عدد صحيح
0.45454545+0.36363636+0.18181818

ولمعرفة القيمة المتوقعة يتطلب معرفة كافة الاحداث المختلفة المتوقعة واحتمال تحقق كل حدث من هذه الاحداث المتوقعة وتقديرات تحقق كل حدث من الإحداث المتوقعة . فالقيمة المتوقعة ما هي إلا عبارة عن حاصل جمع الاحتمالات في القيم الشرطية للاحداث المتوقعة اي ان القيمة المعدلة ماهي الا الوسط الحسابي والذي يقابل جمع حواصل ضرب مراكز الفئات بالتكرارات النسبية .وبالعودة الى المثال السابق يمكن احتساب القيمة المتوقعة من خلال الاحتمالات المرتبطة بالاحداث وتقديرات هذه الاحداث وذلك :

القيمة المتوقعة = الاحتمال * تقدير حدوث الحدث

القيمة المتوقعة =الاحتمال A* تقدير حدوث الحدث A+الاحتمال B*تقدير حدوث الحدث B+ الاحتمال c* تقدير حدوث الحدث c

(250000* 0.4545454) + (200000 * 0.3636363) + (100000*0.181818)=

= 113636.35+72727.26+18181

= 204544.61 دينار

مما سبق نلاحظ إن القيمة المتوقعة قد أخذت كافة المعلومات المتوفرة عن تقديرات الاحداث المتوقعة واحتمالات حدوث هذه الاحداث ، فبدلا من ان يعتمد المحاسب رقما واحدا مبني على الحكم الشخصي لهذا المحاسب قد يكون بعيدا عن الواقع مما يؤثر على موثوقية المعلومات المحاسبية فهو ياخذ عدد من الاحداث المتوقعة واحتمالات حدوثها للوصول الى القيمة المتوقعة والتي هي اقرب الى الواقع المالي الحقيقي وتبعد المحاسب نسبيا عن اصدار الاحكام المحاسبية المبنية على موقف ذلك المحاسب الذهني مما يجنب المعلومات المحاسبية اي تشويه وجعلها موثوقا بها ومعول عليا بشكل كبير من قبل مستخدمي المعلومات المحاسبية .

تحليل استمارة الاستبانة

<u>وصف عينة الدراسة من الشركات المساهمة الخاصة والشركات العامة</u>

يتكون مجتمع الدراسة من محاسبي الشركات المساهمة الخاصة والشركات العامة المملوكة للدولة . إذ تمثل الشركات المساهمة والشركات العامة وحدات اقتصادية ذا ت شخصية معنوية معترف بها قانونا ومستقلة عن شخصية ملاكها . وهذه الشركات مطالبة من قبل القانون بقياس المعاملات والإحداث المالية التي تمثل هي طرفا فيها ومن ثم الإفصاح عن هذه الإحداث والمعاملات المالية بواسطة القوائم المالية الختامية . لذلك فقد تم اختيار عدد من الشركات وعددها ثمان شركات ووزعت على المحاسبين العاملين فيها استمارات الاستبيان وهي :

١ الشركة العامة للبتر وكيمياويات
٢ شركة نفط الجنوب
٣ مصرف البصرة الأهلي
٤ مصرف الائتمان
٥ مصرف الشرق الأوسط
٦ مصرف بغداد
٧ مصرف الرافدين

٨ مصرف الرشيد

وصف عينة الدراسة من الافراد

يهدف هذا الجزء من الدراسة ، التعرف على خلفية إفراد عينة الدراسة ، من حيث الجنس والعمر والشهادة والتخصص وعدد سنوات الخبرة . وقبل البدء باستعراض تلك الخصائص للإفراد المستبينين لابد من التعرف على فئة العينة حيث تتمثل عينة الدراسة في فئة المحاسبين ، إذ وزعت استمارات الاستبانة عليهم ويبين الجدول رقم (1) عدد الاستمارات الموزعة والمستردة من الاستبانة .

جدول رقم (1)

استمارات الاستبانة الموزعة والمستردة

الفئة	استمارات الاستبانة الموزعة	استمارات الاستبانة المستردة	النسبة
المحاسبون	100	83	%83

من الجدول السابق يتضح إن معدل ردود الفئة قي د الدراسة عالية والمتمثل باستمارات الاستبانة المستردة ، ويعود ذلك إلى إدراك المحاسبين لأهمية الدراسة ،وبالتالي حرصهم العالي على الإجابة على مفردات الاستبانة .

١ الجنس

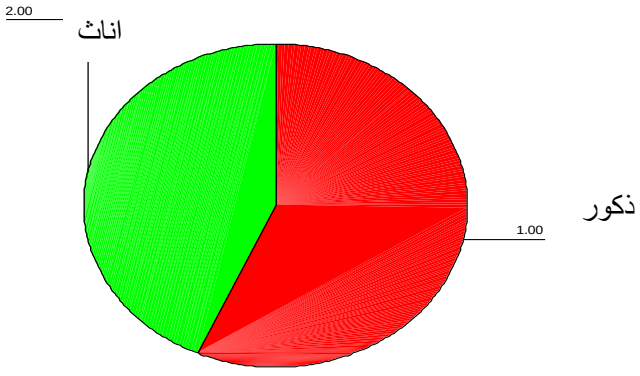

شكل رقم (١)

توزيع العينة حسب الجنس

يظهر من الشكل أعلاه إن عدد الذكور على من عدد الإناث ، على الرغم من التقارب الكبير بينهما إذ كان الذكور يمثلون56,6 % من عينة الدراسة بينما كان الإناث يمثلن 43,4% من هذه العينة .

٢ ***العمر***

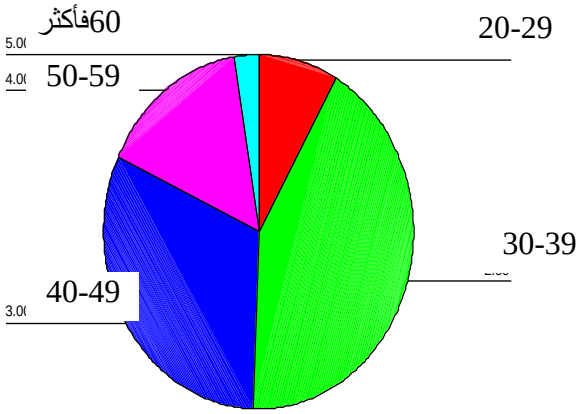

شكل رقم (2) توزيع العينة حسب العمر

تم تقسيم اعمار عينة الدراسة إلى خمس فئات هي ، (20-29) (30-39) (40-49) (50-59) (60 فأكثر) على التوالي ،ويتبين إن الفئة العمرية (30-39) هي الأكثر تركيزاً من باقي الفئات .

٣- الشهادة

ظهر إن هنالك (4) من إفراد العينة من حملة الدبلوم وبنسبة 4,8% ، ويظهر الشكل إن أغلبية المستقصى عنهم 80,7%من حملة البكالوريوس مما يشير إلى كفاءة العينة في فهم وإدراك مفردات الاستبانة .

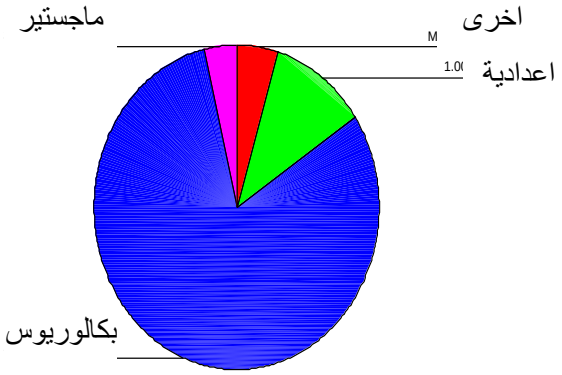

شكل رقم (3) توزيع العينة حسب الشهادة

٤-التخصص

إن قسماً كبيراً من المستبينين مؤهلون أكاديميا ، إلا إن هنالك عدد منهم لا يمت للمحاسبة بصلة من الناحية الأكاديمية ، فهم يعملون في أقسام المحاسبة للشركات العراقية المستبينة ولا يمثل هولاء إلا نسبة 4,8% وبالتالي لن يؤثروا كثيرا في نتائج الدراسة .

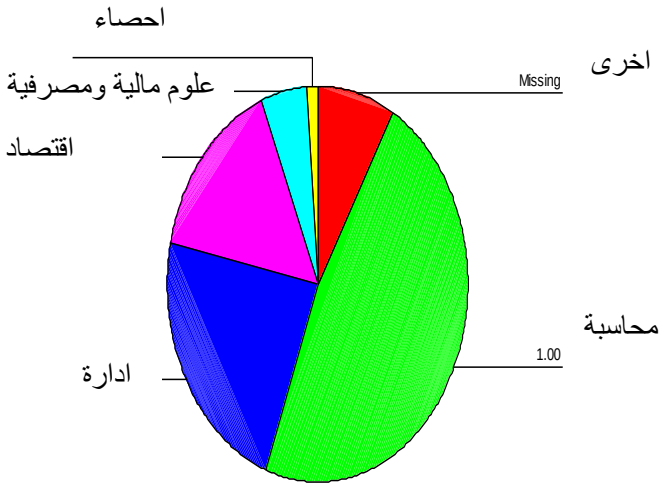

شكل رقم (4) توزيع العينة حسب التخصص

٥-الخبرة

من خلال إجابات عينة الدراسة يتضح إن 30,1% من المستبينين تتراوح خبراتهم بين ست سنوات إلى عشر سنوات، في حين من كان لديهم خبرة دون الخم س سنوات يمثلون10,8 % إما أصحاب الخبرات الآخرين فتكاد تكون نتائجهم متقاربة ، وكما يوضحها الرسم البياني التالي .

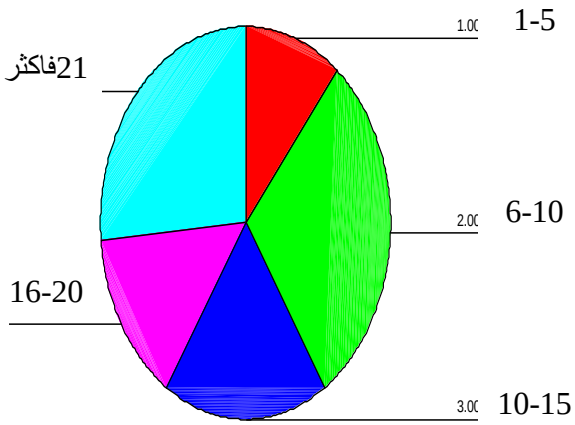

شكل رقم (5) توزيع العينة حسب الخبرة

من خلال إجابات عينة الدراسة يمكن إن نلاحظ بأنهم يدركون إن لمحدد التحفظ اثر واضح في القياس والإفصاح المحاسبي وبالتالي يؤثر في خاصية موثوقية المعلومات المحاسبية . فقد كان الذين أجابوا على السؤال الأول في الجدول رقم (2)يقولون ، إن محدد التحفظ يؤدي إلى قياس محاسبي غير متحفظ للدخل الدوري للوحدة الاقتصادية وبنسبة 65% بينما الذين قالوا إن محدد التحفظ لا يؤدي إلى قياس غير متحفظ للدخل الدوري 12% . كذلك الذين أجابوا على السؤال رقم اثنين يقولون إن لمحدد التحفظ أثرا في جعل الإفصاح المحاسبي إفصاحا غير متحفظ من خلال خدمة فئة محددة من مستخدمي المعلومات المحاسبية وبنسبة51,8 % ، بينما الذين قالوا إن محدد التحفظ لا اثر له على الإفصاح المحاسبي بجعله إفصاحا متحفظا كانوا 4,8 %. وهذا المؤشر يفيدنا في تحديد مواقف المستبينين الأخرى تجاه التحفظ وأثرها على موثوقية المعلومات المحاسبية .

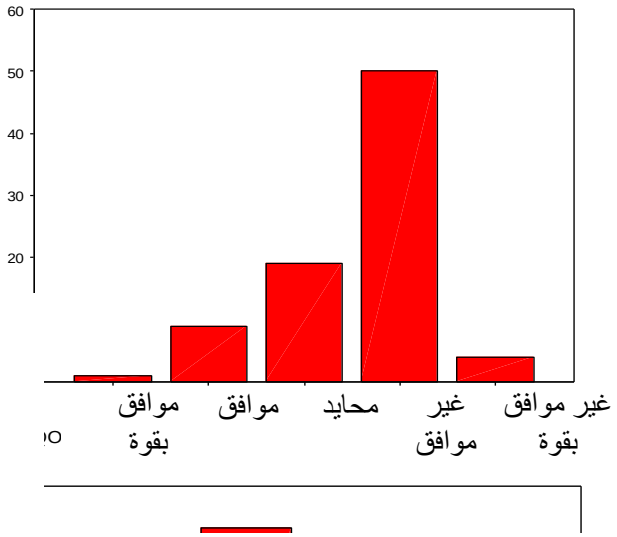

شكل رقم (6) اثر محدد التحفظ في القياس المحاسبي

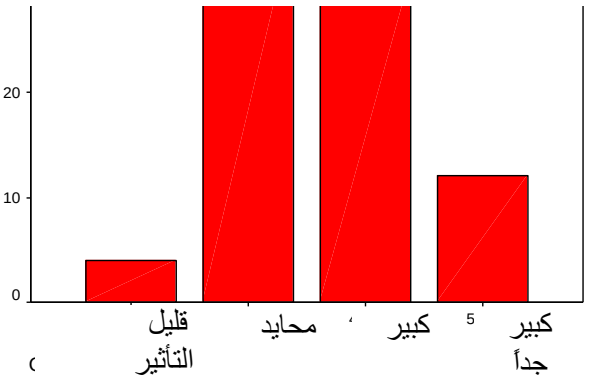

شكل رقم (7) أثر محدد التحفظ في الافصاح المحاسبي

جدول رقم (2) التحليل الإحصائي للأسئلة*

سؤال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الأول	3,5663	0,7993
الثاني	3,6145	0,7937
الثالث	3,7470	0,9219
الرابع	3,7349	0,7976
الخامس	3,5542	0,9006

السابع	2,9157	1,7194

*لم يظهر السؤال السادس بسبب صياغته بأسلوب بنعم ولا وبالتالي تحتسب النسبة المئوية له فقط.

فقد أشار اغلب المستبينين إلى اثر محدد التحفظ في موثوقية المعلومات المحاسبية من خلال اثر هذا المحدد الواضح في الخصائص الفرعية لموثوقية المعلومات المحاسبية من صدق في التعبير وقابلية للتحقق وحيادية المعلومات المحاسبية .

إذ أجاب61,5 % من المستبنين بان لمحدد التحفظ اثراً في توافر خاصية الصدق في التعبير للمعلومات المحاسبية المقاسة والمفصح عنها . إما الذين رأوا عكس ذلك فكانوا يمثلون نسبة 9,6% والباقي كانوا يرون بان هذا التأثير متوسط الدرجة . كما جاء السؤالان الآخران مكملان للسؤال السابق بكون محدد التحفظ يؤثر في قابلية تحقق المعلومة المحاسبية وحيدتها وبنسبة 62,7% و 50,6%من الموافقين على التوالي .

والسؤال الذي جاء ببديل إحصائي بدلا عن محدد التحفظ هو سؤال رقم (6) فقد أيده 77,1% من المستبينين ورفض بنسبة 22,9% . وهذا ما يؤيد الاتجاه الحديث في المحاسبة والقاضي بالابتعاد عن محدد التحفظ ، وذلك بسبب أثره المشوه للمعلومات المحاسبية .إذ لم يتم التطرق إليه باعتباره خاصية أو مبدأ استثنائي أو محدد محاسبي في الإصدار الثاني لمجلس معايير المحاسبة المالية والموسوم Qualitative (Characteristics of Accounting Information) لسنة 1980. وهذا الإصدار هو احد الركائز الأساسية للإطار ألمفاهيمي للمحاسبة المالية

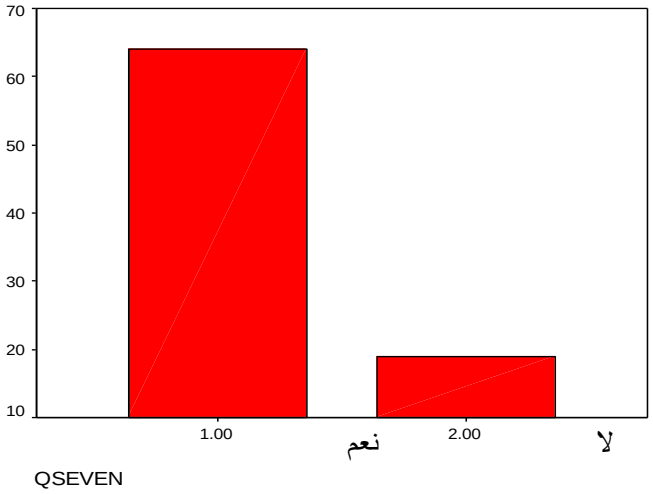

شكل رقم (8) تحديد بديل احصائي بدل محدد التحفظ

إما السؤال رقم (7) فقد جاء ليحدد بديل إحصائي مقترح هو القيمة المتوقعة ليحل محل محدد التحفظ ، وبنسبة 77,1% من المستبينين وافقوا على هدا البديل والشكل أعلاه يوضح إجابات إفراد عينة الدراسة .

ومن اجل اختبار صحة الفرضية باستخدام اختبار chi- squar ،فقد وجد ت النتائج كالأتي :

Chi- squar 41,034 وبدرجة df هي4 وAsymp.sig 000. ويستدعي ذلك رفض الفرضية والتي مفادها (لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين تحديد بديل إحصائي هو القيمة المتوقعة والتقليل من اثر محدد التحفظ على موثوقية المعلومات المحاسبية) وبالتالي قبول الفرضية البديلة ، والتي مفادها توجد فروق ات ذات دلالة إحصائية بين تحديد بديل إحصائي هو القيمة المتوقعة والتقليل من اثر محدد التحفظ في موثوقية المعلومات المحاسبية.

المصادر

اللغة العربية

١-ابو صالح ، محمد صبحي ، الطرق الإحصائية ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، الطبعة الثانية ، ٢٠٠١.

٢-الانصاري ، ماجد احمد محمد ، مبررات التحفظ من وجهتي نظر المحاسب والمدقق دراسة حالة في عينة مختارة من شركات قطاع التشييد العراقي ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد جامعة البصرة ، ١٩٩٩.

٣-بلالوك ، هيربرت ، م . الإحصاء الاجتماعي ، ترجمة عثمان الحسن محمد نور ، وسلمان محمد رضوان ،الجزء الأول ، ١٩٩٣.

٤-حنان ، رضوان حلوه ، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادىء الى المعايير ، دار وائل للنشر ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٣ .

٥- السليم، فيصل زماط حسن ، الخصائص النوعية لتقارير محاسبة المسؤولية الاجتماعية والبيئية ، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية ، الثالث والخمسون، ٢٠٠٤ .

٦-الشيرازي ، عباس مهدي ، نظرية محاسبية ،ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع ، الكويت ، الطبعة الأولى ١٩٩٠ .

٧-العظمة ، محمد احمد ، والعدلي ، يوسف عوض ، المحاسبة المالية ذات السلاسل ، الكويت ، المجلد الأول ، ١٩٨٦ .

٨-كام ، فيرنون ، نظرية محاسبية ، ترجمة العبداللة ، رياض ، جامعة الموصل دار الكتب للطباعة والنشر ،٢٠٠٠ .

٩-المستوفي ، حيدر عبد الحسين ، مبدأ التحفظ وأثره على القدرة التنبؤية للبيانات المحاسبية دراسة في عينة من المنشات العراقية ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة لمجلس كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بغداد ، ١٩٩٠.

١٠-هندريكسن ، الدون س، النظرية المحاسبية ، ترجمة ابو زيد ، كمال خليفة ، الإسكندرية ، الطبعة الرابعة ، ١٩٩٠ .

English

1-belkaoi ,ahmed riahi ,Accounting Theory , fourth edition ,2000.

2- Brooks, Micheal ,J ,Financial accounting principles and management accounting practice , management accounting ,Vol .66,No.October ,1988 ,PP. 20-22.

3- Elliott, Barry and Elliott, Financial Accounting and Reporting eigth edition .2004.

4- Fess, Philip ,E, and Warren ,Carl ,S., Accounting principles, southwestern publishing CO. 5TH ,Ohio,1986.
5- IASC, Framework; for preparation and presentation of financial statements ,London 1987.
6- Kam ,Vernon ,Accounting , J ohnwiley and Sons, New york ,1986.
7- Johnson, L.Todd, Relevance and Reliability .2005.
WWW.FASB.ORG
7- Schroeder, Richard ,G. Maccalles,levis D. , and Clark ,Myrtle, Accounting Theory : text and reading , John wiley and Sons ,3TH edition ,new york ,1987.
8- Smith ,Jay M. and Skousen , Fred,K . Intermeediate accounting .South wetern publishing co,. ohio ,1987.
9- Stanga , kienth , G., The Relationship between Relevance and Reliabity : Empirical Results , Accounting and Business Research , Vol .11 ,No.41 ,Winter ,1980,pp.29-40.
10- Watts,L.Ross, Conservatism in Accounting , 2002, WWW.Simon.rochester.edu.

بسم الله الرحمن الرحيم

استبانه

حضرة الأستاذ الكريم

تحية وتقدير

يقوم الباحث بانجاز بحث في المحاسبة ونظرا لما يتوسمه فيكم من دراية وخبرة في موضوع البحث يود إن يحضا بمعونتكم في الإجابة على فقرات الاستبانة التي تدعم الحث الموسوم (اثر محدد التحفظ في موثوقية المعلومات المحاسبية) .

ولإغراض الإيضاح يود الباحث إن يعرض المفاهيم الواردة في البحث :

التحفظ : يعني التحفظ اخذ القيم الأقل للموجودات والإيرادات والإرباح والقيم الأعلى للمطلوبات والمصاريف والخسائر في القوائم المالية ، كذلك عدم توقع الإيرادات والإرباح والاعتراف بهما عند تحققهما ، والاعتراف بالمصاريف والخسائر سواء كانت هذه المصاريف أو الخسائر معروفة بدرجة كبيرة من التأكد أم كانت غير ذلك .

موثوقية المعلومات المحاسبية : تلك المعلومات الخالية من الأخطاء والتحيز .

القابلية على الإثبات : وجود اتفاق بين القائمين بالقياس الذين يستخدمون نفس طرائق القياس بأنهم يتوصلون إلى نفس النتائج .
الصدق في التعبير : مطابقة الأرقام والمعلومات المحاسبية للظواهر المراد التقرير عنها .

الحياد : عدم تحيز القائمين بالقياس لنتيجة محددة مسبقا .

القيمة المتوقعة : اخذ القيمة متوقعة الحدوث او المتوسط ، أي عدم اخذ أعلى القيم أو أدنى القيم بل اخذ متوسط هذه القيم .

أولا : معلومات عامة

١- الجنس ذكر ( ) أنثى ( )

٢- العمر

٢٠-٢٩ ( ) ٣٠-٣٩ ( ) ٤٠-٤٩ ( ) ٥٠-٥٩ ( ) ٦٠ فأكثر ( )

٣- الشهادة

إعدادية ( ) بكالوريوس ( ) ماجستير ( ) دكتوراه ( )

أخرى اذكرها ----------

٤- التخصص

محاسبة ( ) إدارة ( ) اقتصاد ( ) علوم مالية ومصرفية ( )

إحصاء ( )

أخرى اذكرها ----------

٥- الخبرة

١-٥ سنوات ( ) ٦-١٠ سنوات ( ) ١١-١٥ سنة ( ) ١٦-٢٠ ( )

٢١ فأكثر ( )

ثانيا: محدد التحفظ وموثوقية المعلومات المحاسبية

١ -هل ترى إن محدد التحفظ يؤدي إلى قياس محاسبي غير متحفظ للدخل الدوري للوحدة الاقتصادية .

موافق بقوة ( ) موافق ( ) محايد ( ) غير موافق ( ) غير موافق بقوة ( )

٢ -ما تأثير محدد التحفظ في جعل الإفصاح المحاسبي إفصاحا غير متحفظ من خلال خدمة فئة محددة من مستخدمي المعلومات المحاسبية .

كبير جدا ( ) كبير ( ) متوسط ( ) قليل التأثير ( ) غير مؤثر ( )

٤-ماهي درجة تأثير محدد التحفظ في توافر خاصية الصدق في التعبير .

كبير جدا ( ) كبير ( ) متوسط ( ) قليل التأثير ( ) غير مؤثر ( )

٤-ماهي درجة تأثير محدد التحفظ في توافر خاصية القابلية للتحقق

كبير جدا ( ) كبير ( ) متوسط ( ) قليل التأثير ( ) غير مؤثر ( )

٥- ماهي درجة تأثير محدد التحفظ في توافر خاصية الحيادية

كبير جدا ( ) كبير ( ) متوسط ( ) قليل التأثير ( ) غير مؤثر ( )

٦-هل توافق على استخدام بديل إحصائي للتخفيف من الآثار غير المرغوب بها لمحدد التحفظ .

نعم ( ) كلا ( )

اذا كان الجواب نعم

هل توافق ان يكون البديل الإحصائي هو القيمة المتوقعة

أوافق بقوة ( ) أوافق ( ) إلى حد ما ( ) لا أوافق ( ) لا أوافق بقوة( )